

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ حَدِيثِ: «فِي وَرَثِ الزُّبَيْرِ بْنِ
 الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي وَصِيَّتِهِ، وَفِي
 تَقْسِيمِ تَرَكَّتِهِ عَلَى أَزْوَاجِهِ، وَأَوْلَادِهِ»،
 وَهُوَ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»
 لِلْبُخَارِيِّ

(ج 3 ص 1137)

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ

جُزء فيه؛

صَغَفُ حَدِيث: «فِي وَرَثِ الرَّبْرِ بْنِ
الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي وَصِيَّتِهِ، وَفِي
تَقْسِيمِ تَرْكِتِهِ عَلَى أَزْوَاجِهِ، وَأَوْلَادِهِ»،
وَهُوَ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْتَدِ الصَّحِيحِ»
لِلْبُخَارِيِّ

(ج 3 ص 1137)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزْءٌ فِيهِ؛

ضَعُفُ حَدِيثِ: «فِي وَرَثِ الزُّبَيْرِ بْنِ
 الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي وَصِيَّتِهِ، وَفِي
 تَقْسِيمِ تَرِكَتِهِ عَلَى أَزْوَاجِهِ، وَأَوْلَادِهِ»،
 وَهُوَ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»
 لِلْبُخَارِيِّ
 (ج 3 ص 1137)

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَوَّعَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكَا تُعَسِّرُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «الثَّقَاتِ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَغْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطِّلَاعًا حَافِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رَجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوُقُوفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَّيْ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) انْظُرْ: «النَّكَتَ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمَ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

* فَمَنْ رَزَقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمُّضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطِّلاَعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّثَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطِّلاَعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِندَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَةُ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّثَاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ
الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصَرٍّ، وَلَا
بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ
الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قُلْ مَنْ يَنْفَهُمْ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا
مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ
يَتَخَالَجَنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ
يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ
مَغْرِب). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ٤١٧
و٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ

الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بِعِلَّةِ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةٍ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَغْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نَقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنُ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩): (الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكَ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرَّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايُيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نَقَادُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتِ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لَذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعِدُّ وَهُمْ الرَّاوِي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَّا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُقَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصَيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالِغَةِ، وَهُمْ يُفَتِّشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلْ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيِبِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمَشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ.^(١)

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبُطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فَقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلَامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَّعَبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بَدُونَ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُّدٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِبْطَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أَخْطَرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. ^(١)

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ حَيْدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لغيرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عَلَيْهِمْ، وَتَقَوَّاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انْظُرْ: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَنَةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْم: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤَهُ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَعْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]).

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ

هَذَا الْعِلْمُ^(١)، وَالتَّمَرُّسُ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُحْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فُوزِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيِّ الْأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ وَالِدِهِ: الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه، فِي شُهُودِهِ، يَوْمَ الْجَمَلِ، وَمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْقَتْلِ فِيهَا، وَتَقْسِيمِ تَرِكَتِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَزَوْجَاتِهِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِي تَحْدِيدِ تَرِكَتِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه، بِالْإِضَافَةِ إِلَى اضْطِرَابِهِمْ فِي أَسَانِيدِهِ، وَضَعْفِهَا، وَمُتُونِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ

قَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٣٧): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قُلْتُ، لِأَبِي أَسَامَةَ: أَحَدَثَكُمْ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: (لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ^(١))، دَعَانِي فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَاقُتُلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدَيْنِي، أَفْتَرَى يُبْقِي دِينَنَا مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ بَعْ مَالِنَا، فَاقْضِ دَيْنِي، وَأَوْصِي بِالثُّلُثِ، وَثُلُثِهِ لِنَبِيهِ^(٢) - يَعْنِي بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - يَقُولُ: ثُلُثُ الثُّلُثِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْ مَالِنَا فَضْلٌ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ شَيْءٌ، فَثُلُثُهُ لَوْلَدِكَ، - قَالَ هِشَامُ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ،

(١) «يَوْمَ الْجَمَلِ»، يَوْمٌ: «وَقَعَةُ الْجَمَلِ»، سَنَةٌ: سِتٌّ وَثَلَاثِينَ، هِجْرِيَّةً.

* وَهِيَ الَّتِي رَعَمُوا: وَقَعَتْ بَيْنَ: «طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ»، وَ«الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ»، وَ«عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» رضي الله عنه.

* وَسُمِّيَتْ: «يَوْمَ الْجَمَلِ»، لِأَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها كَانَتْ تَرْكَبُ عَلَى الْجَمَلِ فِي هَوْدَجٍ، وَكَانَتْ هِيَ الَّتِي خَرَجَتْ

بِالنَّاسِ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ، وَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ.

(٢) «وَتُلُثُهُ لِنَبِيهِ»؛ أَيُّ: أَوْصَى بِثُلُثِ الثُّلُثِ لِنَبِيِّ عَبْدِ اللَّهِ خَاصَّةً.

قَدْ وَازَى^(١) بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ، خُبَيْبٌ، وَعَبَّادٌ وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعَةُ بَنِينَ، وَتِسْعُ بَنَاتٍ -، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجَعَلَ يُوصِينِي بِدِينِهِ، وَيَقُولُ: يَا بُنَيَّ إِنْ عَجَزْتَ عَنْهُ فِي شَيْءٍ، فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَوْلَايَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَتِ مَنْ مَوْلَاكَ؟، قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ مِنْ دِينِهِ، إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَقْضِ عَنْهُ دَيْنَهُ، فَيَقْضِيهِ، فَقُتِلَ الزُّبَيْرُ ﷺ، وَلَمْ يَدْعُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْضَيْنِ، مِنْهَا الْعَابَةُ^(٢)، وَإِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ، قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي عَلَيْهِ، أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ، فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ، فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ^(٣)، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ، وَمَا وَلِيَّ إِمَارَةً قَطُّ وَلَا جَبَايَةَ خَرَجٍ، وَلَا شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ ﷺ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: فَحَسَبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنْ الدَّيْنِ، فَوَجَدْتُهُ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ، قَالَ: فَلَقِي حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كَمْ عَلَى أَخِي مِنَ الدَّيْنِ فَكْتَمَهُ^(٤)؟، فَقَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ، فَقَالَ حَكِيمٌ: وَاللَّهِ مَا أَرَى أَمْوَالَكُمْ تَسْعُ لِهَذِهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَرَأَيْتَكَ إِنْ كَانَتْ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ؟ قَالَ: مَا أَرَأَكُمْ تُطِيقُونَ هَذَا، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسْتَعِينُوا بِي، قَالَ: وَكَانَ

(١) «وَازَى»: حَاذَاهُمْ وَسَاوَاهُمْ فِي السَّنِّ.

(٢) «الْعَابَةُ»: قِيلَ: أَرْضٌ شَهِيرَةٌ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ كَانَ الزُّبَيْرُ قَدْ اشْتَرَاهَا.

(٣) «لَا وَلَكِنَّهُ سَلَفٌ»: أَيُّ: لَا أَصْعُهُ عِنْدِي وَدِيعُهُ، وَلَكِنِّي أَخُذُهُ دَيْنًا، وَذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّلَفِ.

(٤) «فَكَتَمَهُ»: كَتَمَ أَصْلَ الدَّيْنِ، حَتَّى لَا يَسْتَعْظِمَهُ حَكِيمٌ، فَيَنْظُرَ إِلَيْهِ بَعَيْنِ الْإِحْتِيَاجِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا اسْتَعْظَمَ الْقَلِيلَ أَخْبَرَهُ بِالْحَقِيقَةِ.

وَانْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٦ ص ٢٢٩-٢٣٥)، وَ«إِرْسَادُ السَّارِي» لِلْفَسْطَلَانِيِّ (ج ٧ ص ٤٧-٥٠).

الزُّبَيْرُ اشْتَرَى الْعَابَةَ بِسَبْعِينَ وَمِائَةِ أَلْفٍ، فَبَاعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بِأَلْفٍ وَبِئْسَتْ مِائَةُ أَلْفٍ، ثُمَّ قَامَ: فَقَالَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ حَقٌّ، فَلْيُؤَاغِبْنَا^(١) بِالْعَابَةِ، فَأَتَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُ مِائَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنْ شِئْتُمْ تَرَكْتُهَا لَكُمْ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا، قَالَ: فَإِنْ شِئْتُمْ جَعَلْتُموها فِيمَا تَوَخَّوْنَ إِنْ أَخَرْتُمْ؟، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا، قَالَ: قَالَ: فاقطعوا لي قِطْعَةً، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَكَ مِنْ هَاهُنَا إِلَى هَاهُنَا، قَالَ: فَبَاعَ مِنْهَا فَقَضَى دَيْنَهُ فَأَوْفَاهُ، وَبَقِيَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ وَنِصْفٌ، فَقَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَالْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قُومَتِ الْعَابَةُ؟ قَالَ: كُلُّ سَهْمٍ مِائَةُ أَلْفٍ، قَالَ: كَمْ بَقِيَ؟، قَالَ: أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ وَنِصْفٌ، قَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ ابْنُ زَمْعَةَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: كَمْ بَقِيَ؟ فَقَالَ: سَهْمٌ وَنِصْفٌ، قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِخَمْسِينَ وَمِائَةِ أَلْفٍ، قَالَ: وَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ نَصِيبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِبِئْسَتْ مِائَةُ أَلْفٍ، فَلَمَّا فَرَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: أَقْسِمُ بَيْنَنَا مِيرَاثًا، قَالَ: لَا، وَاللَّهِ لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ حَتَّى أُنَادِيَ بِالْمَوْسِمِ أَرْبَعَ سِنِينَ: أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا فَلْنَقْضِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ كُلُّ سَنَةٍ يُنَادِي بِالْمَوْسِمِ^(٢)، فَلَمَّا مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَرَفَعَ الثُّلُثَ، فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ، فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ).

(١) «فَلْيُؤَاغِبْنَا»: فَلْيَأْتِنَا.

(٢) «بِالْمَوْسِمِ»: مَوْسِمُ الْحَجِّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهِ، فَهُوَ مَعْلَمٌ، مَاخُودٌ مِنَ الْوَسْمِ، وَهُوَ الْعَلَامَةُ. وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٢٩-٢٣٥)، وَ«إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْفُسْطَلَانِيِّ (ج ٧ ص ٤٧-٥٠).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَكِنْ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَى رِوَايَةِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ، وَخَاصَّةً مَا تَأَخَّرَ مِنْهَا.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ رِوَايَتَهُ هَذِهِ جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ بْنِ أُسَامَةَ الْكُوفِيِّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي الْعِرَاقِ، وَخَاصَّةً الْمُتَأَخَّرَةَ مِنْهَا.^(١)

وَإِنَّمَا قُلْنَا: أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مِنْهَا، فَهِيَ مُنْكَرَةٌ لِأُمُورٍ: أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ هِشَامٍ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ، حَيْثُ إِنَّ رِوَايَتَهُمْ عَنْهُ أَصَحُّ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ.

قَالَ أَحْمَدُ: «كَانَ رِوَايَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ»، وَقَالَ أَيْضًا: «حِينَ سَأَلَهُ الْأَثَرُ: هَذَا الْإِخْتِلَافُ عَنْ هِشَامٍ، مِنْهُمْ مَنْ: يُرْسِلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ: يُسْنِدُ عَنْهُ، مِنْ قَبْلِهِ كَانَ؟، فَقَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ».

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ حَدِيثَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ، كَمَا لِكَ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «أَنَا أَعْلَمُ بِعُرْوَةَ مِنْ هِشَامٍ».

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «أَنَّ يَحْيَى الْقَطَّانَ كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَمَا أَسَنَّ».

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «ثِقَةٌ ثَبَتٌ، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ إِلَّا: بَعْدَمَا صَارَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ انْبَسَطَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَلَدِهِ، وَالَّذِي نَرَى: أَنَّ هِشَامًا تَسَهَّلَ

(١) وَانْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢٢).

لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ؛ إِلَّا بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَكَانَ تَسَهُّلُهُ أَنَّهُ أَرْسَلَ عَنْ أَبِيهِ، مِمَّا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ».

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خِرَاشٍ: «بَلَّغَنِي أَنَّ مَالِكًا؛ نَقَمَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ حَدِيثَهُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ لَا يَرْضَاهُ، ثُمَّ قَالَ: قَدِمَ الْكُوفَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَدَمَةً كَانَ يَقُولُ فِيهَا: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَالثَّانِيَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، وَقَدِمَ الثَّالِثَةَ، فَكَانَ يَقُولُ: أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ -يَعْنِي: يُرْسِلُ عَنْ أَبِيهِ-»^(١).

قُلْتُ: وَقَدْ أَعْلَى أَيْمَةُ الْحَدِيثِ عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ بِهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

فَقَدْ أَعْلَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «أَطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْمُعْتَلِي» (ج ٩ ص ٤٣٩)، حَدِيثًا بِأَنَّهُ مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ هِشَامٌ بِالْعِرَاقِ؛ فَقَالَ: (هَذَا مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ هِشَامٌ بْنُ عُرْوَةَ بِالْعِرَاقِ، وَحَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَاللَيْثُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَالْمُوَافِقُ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ). اهـ.

وَأَعْلَى الْإِمَامُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته: أَلْفَاظًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ يُرْسِلُهَا؛ كَمَا فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٤ ص ١٦٥)؛ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ عَلَى حَدِيثٍ: «وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَمْ يَسْمَعْهَا هِشَامٌ بْنُ عُرْوَةَ مِنْ أَبِيهِ».

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)، وَ«شَرَحَ عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

وَكَذَلِكَ أَيْضًا: جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ الدَّارِقُطِيِّ رحمته الله فِي «الْعِلَالِ» (ج ١٤ ص ١٨٤):
 (وُسِّئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ نَخْلًا مِنْ نَخِيلِ
 بَنِي النَّظِيرِ».

فَقَالَ: يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ، عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

وَخَالَفَهُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، فَرَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيْرِ.
 وَغَيْرُهُمَا: يُرْسَلُهُ عَنْ عُرْوَةَ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ). اهـ.

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ نَعْلَمُ، أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛
 مَعْلُولٌ بِالنِّكَارَةِ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ
 بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَالِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ.
 قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ
 حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَ مَا أَسَنَّ).^(١)

وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضَمِيُّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنْ الْحَافِظِ يَحْيَى
 بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

لِذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السَّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى
 الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».

(١) انْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

وَالْخَبَرُ: أوردَهُ الإمامُ ابْنُ المُنِيرِ فِي «المُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ البُخَارِيِّ» (ص ١٩٣ و ١٩٤)، وَالْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٦٦).

* وَأَبُو أُسَامَةَ: هُوَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ الكُوفِيُّ، رُبَّمَا دَلَّسَ، وَكَانَ بَاخِرَهُ، يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِ غَيْرِهِ، فَوَهَمَ فِي أَحَادِيثَ، رَوَاهَا مِنْ حِفْظِهِ فَأَخْطَأَ فِيهَا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٧٩): (قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ: مَا كَانَ أَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، رَوَى عَنْهُ: أَحَادِيثَ، غَرَائِبَ).

* وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَالْحَدِيثُ هَذَا: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٣٤٨)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٧ ص ٤٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٩١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْحَدَائِقِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٤٠٣)، وَفِي «صَفْوَةِ الصَّفْوَةِ» (ج ١ ص ٣٤٧ و ٣٤٨)، وَابْنُ رَاهَوِيٍّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٦).

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠٨): أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: (لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ دَعَانِي، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَاقُتْلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدِينِي، أَفْتَرَى دَيْنَنَا

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥١٦)، وَ«طَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ» لَهُ (ص ٣٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجُرِّيِّ (٥٨٥)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغْلَطَايَ (ج ٤ ص ١٣٤ و ١٣٥).

يُبْقِي مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ، بَعِ مَالَنَا، وَاقْضِ دَيْنِي، وَأَوْصِ بِالثَّلَاثِ، فَإِنْ فَضُلَ مِنْ مَالِنَا مِنْ بَعْدِ قَضَاءِ الدَّيْنِ شَيْءٌ فَتَلُّهُ لَوْلَدِكَ، قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ حُبِيبٌ وَعَبَّادٌ، قَالَ: وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ بَنَاتٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَعَلَ يُوصِينِي بِدِينِهِ، وَيَقُولُ: يَا بُنَيَّ، إِنْ عَجَزْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ مَوْلَايَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَتَهُ مَنْ مَوْلَاكَ؟، قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ مِنْ دِينِهِ إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ اقْضِ عَنْهُ دَيْنَهُ فَيَقْضِيهِ، قَالَ: وَفُتِلَ الزُّبَيْرُ وَلَمْ يَدْعُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْضِينَ فِيهَا الْعَابَةَ، وَإِخْدَى عَشْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ لِيَسْتَوْدِعَهُ إِيَّاهُ فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَكِنْ هُوَ سَلَفٌ، إِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ، وَمَا وَلِيَّ إِمَارَةً قَطُّ، وَلَا جَبَايَةً، وَلَا خَرَجًا، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: فَحَسَبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فَوَجَدْتُهُ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ، فَلَقِي حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، كَمْ عَلَى أَخِي مِنَ الدَّيْنِ؟، قَالَ: فَكْتَمَهُ، وَقَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ، فَقَالَ حَكِيمٌ: وَاللَّهِ مَا أَرَى أَمْوَالَكُمْ تَتَّسِعُ لِهَذِهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَرَأَيْتَكَ إِنْ كَانَتْ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ قَالَ: مَا أَرَاكُمْ تُطِيقُونَ هَذَا، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاسْتَعِينُوا بِي، وَكَانَ الزُّبَيْرُ اشْتَرَى الْعَابَةَ بِسَبْعِينَ وَمِائَةَ أَلْفٍ، فَبَاعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بِالْأَلْفِ وَسِتِّمِائَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ شَيْءٌ فَلْيُؤَاظِمْنَا بِالْعَابَةِ؟، قَالَ: فَاتَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: إِنْ شِئْتُمْ تَرَكْتُهَا، لَكُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ فَأَخْرُوهَا فِيمَا تُؤَخَّرُونَ إِنْ أَخَرْتُمْ شَيْئًا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَا، قَالَ: فَاقْطَعُوا لِي

قِطْعَةً، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لَكَ مِنْ هَاهُنَا إِلَى هَاهُنَا قَالَ: فَبَاعَهُ مِنْهَا بِقَضَاءٍ دَيْنِهِ فَأَوْفَاهُ، وَبَقِيَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَصْهُمٍ وَنِصْفٍ، قَالَ: فَقَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَالْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ زَمْعَةَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قُومَتِ الْغَابَةُ؟، قَالَ: كُلُّ سَهْمٍ مِائَةُ أَلْفٍ، قَالَ: كَمْ بَقِيَ؟، قَالَ: أَرْبَعَةُ أَصْهُمٍ وَنِصْفٍ، قَالَ: فَقَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، وَقَالَ ابْنُ زَمْعَةَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِائَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: فَكَمْ بَقِيَ؟، قَالَ: سَهْمٌ وَنِصْفٌ قَالَ: أَخَذْتُهُ بِخَمْسِينَ وَمِائَةِ أَلْفٍ. قَالَ: وَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ نَصِيبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِسِتِّمِائَةِ أَلْفٍ، فَلَمَّا فَرَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ قَالَ بَنُو الزُّبَيْرِ: أَقْسِمُ بَيْنَنَا مِيرَاثًا، قَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ حَتَّى أُنَادِيَ فِي الْمَوْسِمِ أَرْبَعَ سِنِينَ: أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا فَلْنَقْضِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ كُلُّ سَنَةٍ يُنَادِي بِالْمَوْسِمِ، فَلَمَّا مَضَتْ أَرْبَعُ سِنِينَ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، قَالَ: وَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ قَالَ: وَرَبَعَ الثَّمَنَ فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَةُ أَلْفٍ^(١) قَالَ: فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ

(١) فَقَوْلُهُ: «فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ: أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَةُ أَلْفٍ»؛ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ، حَيْثُ قَالَ: «فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ: أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ».

فَفِي رِوَايَةٍ: ابْنُ سَعْدٍ: «وَمِائَةُ أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: الْبُخَارِيُّ: «وَمِائَتَا أَلْفٍ».

* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقُهُ، فِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ

الْحَدِيثِ فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَهَذِهِ مِنْهَا. ^(١)

* فَإِنَّ الرَّاويَ عَنْهُ: هُوَ حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ.

* فَإِنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، نَقِمَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، حَدِيثَهُ، لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.

يَعْنِي: مَا حَدَّثَ بِهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِي الْمَدِينَةِ، فَهُوَ: يُصَحِّحُهُ.

* وَمَا حَدَّثَ بِهِ فِي الْعِرَاقِ، فَهُوَ: يُؤَهَّنُهُ. ^(٢)

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ: الْأَثَرِمِ (ج ٢ ص ٦٧٨)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (كَأَنَّ رِوَايَةَ: أَهْلِ

الْمَدِينَةِ، عَنْهُ: ^(٣) أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٨١)؛ عَنْ رِوَايَةِ:

هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: (وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ أَنَّ حَدِيثَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ: عَنْهُ؛

كَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: عَنْهُ)؛ يَعْنِي: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقُطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ

بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ.

(١) وَانْظُرْ: «تَهَذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)،

وَالْتَذَكُّرَةُ لَهُ (ج ١ ص ١٤٥).

(٢) وَانْظُرْ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ١٦ ص ٦٠ و ٦١)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)،

وَالْتَارِيخُ الْكَبِيرُ لِابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ (ج ٢ ص ٣٠٧)، وَ«الْجُرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٢٢).

(٣) يَعْنِي: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَمَا أَسَنَّ).^(١)
وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضَمِيُّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنِ الْحَافِظِ يَحْيَى
بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

لِذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السَّيْرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى
الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٣٠ و ٤٣١)؛ مُطَوَّلًا.
وَالْخَبَرُ: أَوْرَدَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي «الْمُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» (ص ١٩٣
و ١٩٤).

قَالَ الْإِمَامُ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ١٢ ص ١٨٨)؛ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَةِ:
الْبُخَارِيِّ، مَعَ رِوَايَةِ: ابْنِ سَعْدٍ: (غَيْرَ أَنَّهُ خَالَفَهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَصَابَ
كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ: أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ»، لَا كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «مِائَتَا أَلْفٍ».
* وَعَلَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ: لَا يَصِحُّ قِسْمَةُ خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتِي أَلْفٍ، عَلَى
دَيْنِهِ، وَوَصِيَّتِهِ، وَوَرَثَتِهِ.

* وَإِنَّمَا يَصِحُّ قِسْمَتُهَا أَنْ لَوْ كَانَ لِكُلِّ امْرَأَةٍ: أَلْفَ أَلْفٍ، فَيَكُونُ الثَّمَنُ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ
أَلْفٍ.

* فَتَصِحُّ قِسْمَةُ: الْوَرَثَةِ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ: أَلْفَ أَلْفٍ، ثُمَّ يُضَافُ إِلَيْهَا الثَّلَاثُ: سِتَّةَ
عَشَرَ أَلْفَ أَلْفٍ.

* فَتَصِيرُ الْجُمْلَتَانِ: ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، ثُمَّ يُضَافُ إِلَيْهَا الدِّينُ: أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ، وَمِنْهَا: تَصِحُّ). اهـ.

* فَرَوَايَةٌ: ابْنِ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٦٧٩): تَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ.

* وَرَوَايَةٌ: الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٣٧): تَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ، أَوْ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتِي أَلْفٍ.

* فَهَذِهِ تَرَكَةُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَا مَا زَادَ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَوْتِهِ، مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضَيْنِ، وَالذُّورِ، فِي مُدَّةٍ: أَرْبَعِ سِنِينَ، قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ، عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْأَحَادِيثِ. * وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ: مَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: (كَانَ قِيَمَةُ مَا تَرَكَ الزُّبَيْرُ أَحَدًا وَخَمْسِينَ، أَوْ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ: أَلْفَ أَلْفٍ).

وَفِي رَوَايَةٍ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: (قُسِمَ مِيرَاثُ الزُّبَيْرِ عَلَى: أَرْبَعِينَ: أَلْفَ أَلْفٍ).^(١) وَهَذَا الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ أَيْضًا: مُخَالَفٌ لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ، فِي الْوَصِيَّةِ، وَالْمِيرَاثِ، وَالْقِسْمَةِ، وَالْمَغَازِي، وَغَيْرِهَا، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١ ص ١٥٠): (فَلَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ الْعَقْلَ أَوْ السَّمْعَ الصَّحِيحَ؛ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ضَعِيفٌ، بَلْ مَوْضُوعٌ، بَلْ لَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَرْكِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَلَا يُعْلَمُ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقِيضِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُهُ مَعْلُوماً بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ؛ لِعَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، فَإِنَّ مَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ أَظْهَرُ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.

* فَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْأَدِلَّةِ الْخَفِيَّةِ؛ كَالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ لَا يَكُونُ فِيهَا مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الظَّاهِرِ: أَوْلَى وَأَحْرَى). اهـ

* فَكَمَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ إِلَى مَعْرِفَةِ فَقْهِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ حَاجَتَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ أَدِلَّتِهَا مِنْ ضَعْفِهَا أَشَدُّ.

* فَمَنْ أَرَادَ سَدَادَ الْفَهْمِ، وَهَدَايَةَ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلْيَعْمَدْ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَقْهِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، وَأَثَمَةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ، حَتَّى يَتَرَجَّحَ لَدَيْهِ قَوْلُ الصَّوَابِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُفُ: ٧٦].

قُلْتُ: فَمَنْ عَرَفَ فَقْهَ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَدَلَّتْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ، وَعَرَفَ الصَّلَةَ بَيْنَهُمْ، وَبَيَّنَ الْأَدِلَّةَ مِنْ فَقْهِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاتِّبَاعِهِمْ، وَعَمَلِهِمْ، عَرَفَ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ الصَّحِيحِ؛ عِنْدَ الْخِلَافِيَّاتِ فِي الْأَحْكَامِ.^(١)

(١) وَهَذَا الْمَسْلُوكُ، حَادٍ عَنْهُ الْمُقْلَدَةُ، فَضَلُّوا فِيهِ، وَوَقَعُوا فِي الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْقُرُوعِ، وَتَفَرَّدُوا بِأَقْوَالٍ شَاذَةٍ، بِحُجَّةٍ تَعْظِيمِ فَقْهِ السُّنَّةِ.

* وَهَذَا حَقٌّ سَاقَهُمْ إِلَى بَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَهَيَّبُونَ فَهَمَّ أَدِلَّةِ الْفَقْهِ، عَلَى خِلَافِ فَهَمِ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ.

قُلْتُ: وَالْمُصِيبُ وَاحِدٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مَأْمُورُونَ بِطَلْبِهِ، وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ، وَالِاخْتِلَافُ حِينَئِذٍ: مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي الدِّينِ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النَّحْلُ: ١١٦].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يُونُسُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧].
* وَجَاءَ فِي حَدِيثِ: عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه؛ بِلَفْظٍ: (بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ).^(٢)

(١) وَانْظُرْ: «قَضَاءُ الْأَرْبِ فِي أَسْتَلَةِ حَلَبٍ» لِتَقْيِّ الدِّينِ الشُّبَكِيِّ الْكَبِيرِ (ص ٢٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٠٠)، وَ(٧٩٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٩).

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُنَازِعَ السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي صُدُورِ أَحْكَامِهِمْ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ فِي الدِّينِ: (لَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» (ج ٢ ص ٤٠٥): (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ نَقْدَ الْأَحَادِيثِ مَقْصُورٌ عَلَى قَوْمٍ^(٢)، مَخْصُوصِينَ فَمَا قَبْلَهُ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَا رَدُّهُ؛ فَهُوَ الْمَرْدُودُ). اهـ

قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يَجْمَعْ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ فَقَهَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ، فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ لِلْفَقْهِ الصَّحِيحِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَقْهِ، هُوَ إِصَابَةُ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ فِيهِ، ثُمَّ الْعَمَلُ بِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِالْوَحْيِ وَفَقْهِهِ، وَهُوَ الْمَوْصِلُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى.

* وَرَوَاهُ عَثَامُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مُخْتَصَرًا، قَالَ: (وَاللَّهِ لَئِنْ قُتِلْتُ لَا قَتْلَنَ مَظْلُومًا، وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ، وَلَا فَعَلْتُ -يَعْنِي: شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي- انْظُرْ يَا بُنَيَّ دِينِي، فَإِنِّي لَا أَدْعُ شَيْئًا أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ عَلَى شَرْطِ الْإِمَامَيْنِ» (ج ٣ ص ٣٦٥)، وَسَكَتَ عَنْهُ.

(١) وَانْظُرْ: «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» لِأَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٠٥ و ٤١١).

(٢) ثُمَّ ذَكَرَهُمْ: مِنْهُمْ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

* وَقَدْ أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، رِوَايَةَ: عَثَّامِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

فِي حَدِيثِ.^(١)

* وَرِوَايَةُ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، هَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ فِي الْعِرَاقِ.^(٢)

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ: الْأَثَرِمِ (ج ٢ ص ٦٧٨)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (كَأَنَّ رِوَايَةَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْهُ^(٣): أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٨١)؛ عَنْ رِوَايَةِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: (وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ أَنَّ حَدِيثَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ: عَنْهُ؛ كَمَالٌ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: عَنْهُ)؛ يَعْنِي: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ. قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَ مَا أَسَنَّ).^(٤)

وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضَمِيُّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنِ الْحَافِظِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

(١) انْظُرْ: «الْعِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٣٧)، وَ«النُّكْتَ الطَّرَافُ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١٢ ص ١٨٢).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١١ ص ٤٥).

(٣) يَعْنِي: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

(٤) انْظُرْ: «شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

لَذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعَقُّبِهِ عَلَى
الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».

* وَرَوَاهُ عَثَّامُ بْنُ عَلِيٍّ الْكِلَابِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ لِي أَبِي يَوْمَ الْجَمَلِ: (يَا بُنَيَّ، انْظُرْ دِينِي، وَهُوَ أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَتَا
أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٤١٥)، وَمِنْ طَرِيقِهِ:
ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٧).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، لِأَنَّ رِوَايَةَ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي الْعِرَاقِ:
مُضْطَرِبَةٌ، لَا تَصَحُّ. ^(١)

فَفِي رِوَايَةِ: حَمَّادِ بْنِ أَسَامَةَ، ذَكَرَهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، مُطَوَّلًا.

وَفِي رِوَايَةِ: عَثَّامِ بْنِ عَلِيٍّ، ذَكَرَهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، مُخْتَصَرًا.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ: مَرْفُوعًا.

وَرَوَى: مَوْقُوفًا.

وَرَوَى: مَرْسَلًا.

* كُلُّ ذَلِكَ: بِسَبَبِ أَوْهَامِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي رِوَايَتِهِ فِي الْعِرَاقِ. ^(٢)

* وَهَذَا الْحَدِيثُ، قَدْ ذَكَرَهُ فِي مُسْنَدِ: الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

(٢) وَانْظُرْ: «شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨ وَ ٦٧٩ وَ ٦٨٠).

* وَالْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَرَ فِي مُسْنَدِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٢٩): (فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ فِي

حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ: مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ). اهـ.

* وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، اخْتِلَافٌ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

فَرَوَى: مَرْفُوعًا، وَرَوَى: مَوْقُوفًا، وَرَوَى: مُرْسَلًا.

* وَالَّذِي يَدْخُلُ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه: (وَمَا

وَلِيَّ إِمَارَةٍ قَطُّ، وَلَا جَبَايَةَ خَرَجٍ، وَلَا شَيْئًا؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَزْوَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ).

* وَهَذَا الْقَدْرُ، هُوَ الْمُطَابِقُ لِتَرْجَمَةِ: الْحَافِظِ الْبُخَارِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي «صَحِيحِهِ»

(ج ٣ ص ١١٣٧)؛ بَابُ: بَرَكَةِ الْغَازِي فِي مَالِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَلَاةِ الْأَمْرِ.

* وَمَا عَدَا ذَلِكَ: كُلُّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.^(١)

* وَكَرَّرَ هَذِهِ الْمَوْقُوفَاتِ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ: هُوَ هِشَامُ بْنُ

عُرْوَةَ رَاوِيَ الْحَدِيثِ.

مِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «فَحَسَبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، فَوَجَدْتُهُ أَلْفِي أَلْفٍ

وَمِائَتِي أَلْفٍ».

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «أَفْرَأَيْتَكَ إِنْ كَانَتْ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ».

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ حَقٌّ، فَلْيُؤَاغِرْنَا بِالْغَايَةِ».

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «لَا».

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «لَكَ مِنْ هَاهُنَا، إِلَيَّ هَاهُنَا».

(١) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٢٩).

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «لَا، وَاللَّهِ لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ».

وَمِثْلُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: «فَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ».

* وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ الْحَدِيثَ هَذَا، رُوِيَ بِتَمَامِهِ فَقَطْ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أَسَامَةَ، فِي

«الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ٢٢٧ و ٢٢٨).

* وَرُوِيَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى، عَلَى قِطْعٍ مِنْهُ مُخْتَصَرَةً، لَيْسَتْ مُطَوَّلَةً.

* وَقَدْ دَخَلَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ... وَحَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ...

وَحَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ... وَهَكَذَا، بِسَبَبِ أَوْهَامِهِ فِي أَحَادِيثِ الْعِرَاقِيِّينَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ بِهِذِهِ الْأَلْفَافِ.

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: «لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ؛ إِلَّا ظَالِمٌ، أَوْ مَظْلُومٌ»، يَعْنِي: فِي مَعْرَكَةِ:

«الْجَمَلِ»، وَهُمْ: كُلُّهُمْ صَحَابَةٌ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ: ظُلْمٌ لِلْآخَرِينَ، بِمِثْلِ هَذِهِ

الْحُرُوبِ الظَّالِمَةِ.

وَمِنْهَا: «لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ، يَوْمَ الْجَمَلِ»، يُرِيدُ الْوَقْعَةَ الْمَشْهُورَةَ، الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمَنْ مَعَهُ، وَبَيْنَ عَائِشَةَ وَمَنْ مَعَهَا، وَمِنْ جُمْلَتِهِمُ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ.^(١)

وَمِثْلُ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: «وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللَّهِ، قَدْ وَارَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ»،

يَعْنِي: سَاوَى، بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ فِي أَبْنَائِهِمْ مِنَ الْمِيرَاثِ.^(٢)

(١) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٢٩)، وَ«الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي» لِلْكَزَمَانِيِّ (ج ١٣ ص ٩٩).

(٢) يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حِطِّ الْأُنْثِيِّينَ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَيُخَالِفُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ.

* فَيُخْصُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ أَوْلَادَهُ، بِهِذِهِ الْمُسَاوَةِ فِي الْمِيرَاثِ.

وَهَذَا مُرْسَلٌ، لِأَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، لَمْ يُدْرِكْ أَبْنَاءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ.

* فَلَيْسَ الْإِسْنَادُ بِمُتَّصِلٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ١٨ ص ١٣٠).

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدِينِي، أَفْتَرَى يُبْقِي دِينَنَا مِنْ مَالِنَا شَيْئًا».

فَكَيْفَ يَقُولُ ذَلِكَ: وَقَدْ ذَكَرَ فِي مِيرَاثِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: الْمَالُ الْكَثِيرُ، الَّذِي سَدَّدَهُ، وَبَقِيَ مِنْهُ الْمَالُ لِلْوَرَثَةِ، وَقَدْ تَقَاسَمُوهُ، وَقَدْ بَلَغَ الْأُلُوفَ الْمُؤَلَّفَةَ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: قَالَ الزُّبَيْرُ: «بِعَ مَالِنَا، فَأَقْضِ دِينِي، وَأَوْصِي بِالثُّلْثِ، وَثُلُثُهُ لِبَنِيهِ».

فَفِي الْحَدِيثِ: جَاءَ هَذَا الْمَالُ الْكَثِيرُ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فِي تَرْكِتِهِ؛ فَكَيْفَ يَقُولُ: «وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدِينِي»، فَمَا دَامَ عِنْدَهُ هَذَا الْمَالُ الْكَثِيرُ، فَلَا هَمَّ لَهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ كَثْرَةِ مَالِهِ، أَوْصَى بِالثُّلْثِ.

* ثُمَّ كَيْفَ يَقَعُ فِي كُرْبَةٍ بِسَبَبِ الدِّينِ، وَعِنْدَهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ، الَّذِي يُسَدِّدُهُ، وَيَزِيدُ لِلْوَرَثَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ.

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَدْعُ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا».

وَهُوَ تَرَكَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْكَثِيرَةِ؛ فَدَجَّاءَتْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «كَانَ جَمِيعُ مَالِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ».

وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

* فَكَيْفَ يُقَالُ: «لَمْ يَتْرِكْ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا».

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: «وَلَمْ يَدْعُ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا؛ إِلَّا أَرْضَيْنِ؛ مِنْهَا: الْغَابَةُ». فَقَوْلُهُ: «الْغَابَةُ»؛ مُنْكَرٌ، لِأَنَّهُ لَا تُوجَدُ غَابَاتٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، بِمُسَمًى الْغَابَاتِ الْوَاسِعَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «وَإِحْدَى عَشْرَةَ: دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ»، فَلَمْ يُثَبِّتْ ذَلِكَ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَمِنْ أَيْنَ لَهُ هَذِهِ الدُّورُ، وَكَيْفَ اكْتَسَبَهَا، لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، لِأَنَّ حَالَةَ الصَّحَابَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةَ مَعْرُوفَةٌ، لَا تَصِلُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فِي الْغِنَى.

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «قَالَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ: يَا ابْنَ أَخِي، كَمْ عَلَى أَخِي مِنَ الدِّينِ؟، فَكَتَمَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: مِائَةُ أَلْفٍ»؛ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَذْكُرِ الْبَاقِي.

فَيَسْتَحِيلُ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يَكْذِبُ فِي قِيَمَةِ الدِّينِ، وَيَكْتُمُهُ، وَيُؤْيِدُهُ بِأَقْلٍ قِيَمَةً!.

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «فَلَمَّا فَرَغَ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، قَالَ بَنُو الزُّبَيْرِ: اقْسِمُ بَيْنَنَا مِيرَاثًا، قَالَ: لَا، وَاللَّهِ لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ حَتَّى تُنَادِيَ بِالْمَوْسِمِ: أَرْبَعِ سِنِينَ، أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا فَلْنَقْضِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ كُلُّ سَنَةٍ يُنَادِي بِالْمَوْسِمِ».

* فَيَسْتَحِيلُ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، يَمْنَعُ حَقَّ الْوَرَثَةِ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَيَتَكَلَّفُ فِي سَدَادِ الدِّينِ.

* حَتَّى أَنَّهُ شَدَّدَ عَلَى نَفْسِهِ فِي قَضَائِهِ، وَتَكَلَّفَ، أَنْ نَادَى فِي الْحَجِّ مَنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَى الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ.

* وَيَعْلَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ هَذَا مِنَ التَّكَلُّفِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَمِنْ التَّشَدُّدِ فِي أُمُورِ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا سَعَةً، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

* وَقَدْ نَهَى الْإِسْلَامُ عَنِ التَّكْلِيفِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، لِأَنَّهُ يَجْلِبُ الْمَشَقَّةَ بِدُونِ ضَرُورَةٍ، وَلَا حَاجَةٍ، وَيُخَالِفُ مَبْدَأَ الْيُسْرِ فِي الدِّينِ.

* فَيَسْتَحِيلُ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، يَمْنَعُ الْوَرَثَةَ مِنْ حَقِّهِمْ، وَيَسْتَعْمِلُ مَا فِيهِ كُفَّةٌ وَمَشَقَّةٌ فِي مَسْأَلَةِ تَسْدِيدِ دَيْنِ أَبِيهِ: الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، مِنْ دُونِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ.

فَقَوْلُهُ: «حَتَّى أَنَا دِي بِالْمَوْسِمِ: أَرْبَعَ سِنِينَ»، مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ، لَا يَفْعَلُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي سَدَادِ الدِّينِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «فَقَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، وَالْمُنْدِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ رَمْعَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قَوْمَتِ الْغَابَةِ»، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ آخِرَ الْقِسْمَةِ: أَرْبَعَ سِنِينَ: اسْتَبْرَاءً لِلدِّينِ.

* فَيَكُونُ آخِرُ الْأَرْبَعِ: سَنَةً أَرْبَعِينَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَلَى خِلَافَتِهِ جَزْماً.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ رُوِيَ قَبْلَ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَقَوْلُهُ: «فَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: نَصِيْبَهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ»، وَهَذَا مُنْكَرٌ، بِمِثْلِ الَّذِي قَبْلَهُ.

* وَمِنْ أَلْفَاظِهِ الْمُنْكَرَةِ: قَوْلُهُ: «فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ».

هَكَذَا: قَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَهِيَ رِوَايَةُ: إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بِهِ: «أَنَّ مِيرَاثَ الزُّبَيْرِ قُسِّمَ عَلَى خَمْسِينَ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتِي أَلْفٍ، وَنِيفٍ».

فَزَادَ أَبُو مَسْعُودٍ، عَلَى رِوَايَةٍ: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: «وَنِيفٍ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.
* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

* لِأَنَّهُ: إِذَا كَانَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ، فَانْصِيبُ الْأَرْبَعِ: أَرْبَعَةُ آلَافٍ أَلْفٍ، وَثَمَانُمِائَةِ أَلْفٍ، وَهَذَا هُوَ الثُّمْنُ.

* وَيَرْتَفِعُ مَنْ ضَرَبَهُ فِي ثَمَانِيَةٍ، ثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَأَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ، وَهَذَا الْقَدْرُ، هُوَ الثُّلَثَانِ.

* فَإِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ: الثُّلُثُ الْمُوصَى بِهِ، وَهُوَ قَدْرُ نِصْفِ الثُّلَثَيْنِ، وَجُمْلَتُهُ تِسْعَةُ عَشَرَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ، كَانَ جُمْلَةً: مَا لَهُ عَلَى هَذَا: سَبْعَةٌ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَسِتَّمِائَةِ أَلْفٍ.

* فَجَمِيعُ مَالِهِ: خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ؛ فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَ الثُّمْنُ، أَرْبَعَةَ آلَافِ أَلْفٍ، وَثَمَانُمِائَةِ أَلْفٍ.

* فَالْجَمِيعُ ثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَأَرْبَعُمِائَةِ أَلْفَ أَلْفٍ، وَإِنْ أَضِفْتَ إِلَيْهِ الثُّلُثَ، فَهُوَ: خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَسَبْعَةُ آلَافِ أَلْفٍ، وَتِسْعُمِائَةِ أَلْفٍ.

* وَإِنْ اعْتَبَرْتَهُ مَعَ الدِّينِ، فَهُوَ خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَتِسْعَةُ آلَافِ أَلْفٍ، وَثَمَانُمِائَةِ أَلْفٍ، فَعَلَى تَقَادِيرِ الْحِسَابِ: غَيْرُ صَحِيحٍ.

* فَإِنْ نَصِيبُ كُلِّ امْرَأَةٍ، بَعْدَ رَفْعِ ثُلْثِ الْوَصِيَّةِ: أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ.

* وَكَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَصَارَ مَجْمُوعُ نَصِيْبِهِنَّ: أَرْبَعَةُ آلَافٍ أَلْفٍ، وَثَمَانِي مِائَةٍ، وَذَلِكَ ثُمْنُ الْمِيرَاثِ، لِأَنَّ نَصِيْبَ الْأَزْوَاجِ: هُوَ الثُّمْنُ.

* فَإِذَا عَلِمْنَا: أَنَّ الْمَجْمُوعَ الْمَذْكُورَ ثُمْنُ التَّرِكَةِ، بَعْدَ رَفْعِ ثُلْثِ الْوَصِيَّةِ.

* عَلِمْنَا أَنَّ التَّرِكَةَ بِجَمِيعِ سَهَامِهَا: كَانَتْ ثَمَانِيَّةً وَثَلَاثِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَأَرْبَع مِائَةٍ أَلْفٍ.

* وَإِذَا عَلِمْنَا جَمِيعَ سَهَامِ التَّرِكَةِ، وَأَنَّهَا ثَلَاثُ الْمَالِ، عَلِمْنَا مِقْدَارَ ثُلْثِ الْوَصِيَّةِ أَيْضًا، وَهُوَ: تِسْعَةُ عَشَرَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ.

* وَإِذَا مَجْمُوعُ السَّهَامِ مَعَ ثُلْثِ الْوَصِيَّةِ، صَارَ سَبْعَةً وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَسِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ.

* فَإِنْ ضَمَمْنَا مَعَهُ قَدْرَ الدَّيْنِ أَيْضًا، حَصَلَ: سِتُّونَ أَلْفَ أَلْفٍ؛ إِلَّا مِائَتَا أَلْفٍ.

وَهَذَا يَزِيدُ عَلَى الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، بِقَدْرِ: تِسْعَةِ آلَافٍ أَلْفٍ، وَسِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ.

* وَحِسَابُ عَدَدٍ مِنَ الشَّارِحِينَ، قَالُوا: غَيْرَ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ تَحْوِيلَ الْعَدَدِ عَلَى الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.

فَاعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحِسَابِ الْعَرَبِيِّ؛ أَرْبَعُ أَدْوَارٍ، فَهِيَ: دَوْرَاتُ:

فَالْأُولَى: أَحَادٌ، وَعَشْرَاتٌ، وَمِائَتٌ، وَآلَافٌ.

وَالثَّانِيَةُ: أَحَادُ أَلْفٍ، وَعَشْرَاتُ أَلْفٍ، وَمِائَتُ أَلْفٍ، وَآلَافُ أَلْفٍ.

وَالثَّالِثَةُ: أَحَادُ أَلْفٍ أَلْفٍ، عَشْرَاتُ أَلْفٍ أَلْفٍ، مِائَتُ أَلْفٍ أَلْفٍ، آلَافُ أَلْفٍ أَلْفٍ.

وَالرَّابِعَةُ: أَحَادُ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ، عَشْرَاتُ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ، مِائَتُ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ،

آلَافُ أَلْفٍ أَلْفٍ أَلْفٍ.

فَقَوْلُهُ: «فَجَمِيعُ مَالِهِ»؛ يَعْنِي: الْمُحْتَوَى عَلَى الْوَصِيَّةِ، وَالْمِيرَاثِ، وَالذِّينِ: «خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمِائَتِي أَلْفٍ».

وَهَذَا كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: مِنْ الْغَلَطِ فِي الْحِسَابِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٥ ص ٢٩٢): (وَقَوْلُهُ: «فَجَمِيعُ مَالِهِ: خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ»؛ غَلَطُ^(٢) فِي الْحِسَابِ). اهـ.

* فَوَهَمَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٥ ص ٢٩٣)؛ رَاوِيَ الْحَدِيثِ فِي حِسَابِ الْجُمْلَةِ، فَقَالَ: (وَالصَّحِيحُ: فَجَمِيعُ مَالِهِ سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَتِسْعُمِائَةِ أَلْفٍ). اهـ.

وَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي «الْمُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» (ص ١٩٣)، فَقَالَ: (الصَّوَابُ: إِنَّمَا هِيَ سِتُّمِائَةِ أَلْفٍ). اهـ.

* فَتَقَصَّ عَنِ التَّحْرِيرِ: «سَبْعَةُ آلَافٍ أَلْفٍ، وَأَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ»؛ يَعْنِي: خَارِجًا عَنِ قَدْرِ الدِّينِ.

* وَهَذَا تَفَاوُتٌ شَدِيدٌ فِي الْحِسَابِ، يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ضَبْطِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٣٢)، وَ«إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٦ ص ٥٠)، وَ«تُحْفَةُ الْبَارِي» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٣ ص ٥٥٠)، وَ«الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي» لِلْكَزَمَانِيِّ (ج ١٣ ص ١٠٣)، وَ«فَيْضُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَشْمِيرِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٧)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١٢ ص ١٩٢ و ١٩٣).

(٢) فَوَهَمَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ، رَاوِيَ الْحَدِيثِ: فِي حِسَابِ الْجُمْلَةِ. وَأَنْظُرْ: «الْمُتَوَارِي عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ الْمُنِيرِ (ص ١٩٣).

وَقَدْ سَأَلَ الْبَلَاذُورِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (ج ٦ ص ٢٣٢)؛ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بِهِ، وَقَالَ فِيهِ: (وَكَانَ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ ثَمَنِ عَقَارَاتِهِ: أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ، وَكَانَ الثُّمْنُ: أَرْبَعَةَ آلَافٍ أَلْفٍ، وَأَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ، وَكَانَ ثُلَاثَا الْمَالِ الَّذِي اقْتَسَمَهُ الْوَرَثَةُ: خَمْسَةٌ وَثَلَاثِينَ أَلْفٍ أَلْفٍ، وَمِائَتَيْنِ أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَكَذَلِكَ: أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَّادِ بْنِ أُسَامَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَذَكَرَهُ؛ وَفِيهِ: (وَكَانَ لِلزُّبَيْرِ: أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، قَالَ: وَرَبَعَ الثُّمْنِ، فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ: أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ، قَالَ: فَجَمِيعُ مَالِهِ: خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ).

* فَعَلَى هَذَا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ: نِصْفُهُ، وَهُوَ سَبْعَةُ عَشَرَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَسِتِّمِائَةِ أَلْفٍ.

* كَانَ جَمِيعُ الْمَالِ: اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَثَمَانِي مِائَةٍ، فَيَزِيدُ عَمَّا وَقَعَ فِي

الْحَدِيثِ: أَلْفَيْنِ أَلْفٍ، وَسِتِّمِائَةِ أَلْفٍ.^(١)

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ.

(١) وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٢٣٢).

قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِأَضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَ مَا أَسَنَّ).^(١)
وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضَمِيُّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنِ الْحَافِظِ يَحْيَى
بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

لِذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى
الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».
وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٣٢)؛ إِلَى غَلَطِ هَذِهِ
الرِّوَايَةِ.

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ فِي الْحِسَابِ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَإِنَّهُ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَهُوَ يَهُمُّ
فِي حَدِيثِ: الْعِرَاقِ.^(٢)
فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.
* حَتَّى قِيلَ: إِنَّ جَمِيعَ الْمَالِ: خَمْسُونَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَيَبْقَى الْوَهْمُ: فِي قَوْلِهِ: «وَمَائَتَا
أَلْفٍ».

* وَحَتَّى قِيلَ: أَنَّ الصَّوَابَ: أَنْ يُقَالَ: «مَائَةُ أَلْفٍ وَاحِدَةٍ».
* وَعَلَى هَذَا أَيْضًا، فَقَدْ وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: الْوَهْمُ فِي لَفْظِ: «مَائَتَا أَلْفٍ».

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«الْوَهْمُ وَالْإِبْهَامُ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٥ ص ٥٠٤)،
وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

* حَيْثُ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الزَّوْجَاتِ، وَفِي الْجُمْلَةِ، فَإِنَّمَا الصَّوَابُ: «مِائَةُ أَلْفٍ وَاحِدَةٍ»، حَيْثُ وَقَعَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، هَكَذَا قِيلَ.^(١)

وَبَيَّنَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٣٣)، خَطَأَ هَذَا التَّقْسِيمِ، فَقَالَ: (وَهُوَ غَلَطٌ فَاحِشٌ، يُتَعَجَّبُ مِنْ وُقُوعِ مِثْلِهِ فِيهِ، مَعَ تَقَيُّظِهِ لِلْوَهْمِ، الَّذِي فِي الْأَصْلِ، وَتَفَرُّغِ بَالِهِ، لِلْجَمْعِ وَالْقِسْمَةِ).

* وَذَلِكَ أَنَّ نَصِيبَ كُلِّ زَوْجَةٍ إِذَا كَانَ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ، لَا يَصِحُّ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمَالِ: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ.

* بَلْ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْمَالِ: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ، وَمِائَةُ أَلْفٍ، إِذَا كَانَ نَصِيبُ كُلِّ زَوْجَةٍ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ أَلْفًا، وَسَبْعِمِائَةً وَخَمْسِينَ عَلَى التَّحْرِيرِ). اهـ.

* وَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٣٣)؛ عَنِ الْحَافِظِ الدِّمِطِي: أَنَّ الْوَهْمَ، إِنَّمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ: أَبِي أُسَامَةَ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي قَوْلِهِ: فِي نَصِيبِ كُلِّ زَوْجَةٍ: «إِنَّهُ أَلْفُ أَلْفٍ وَمِائَتَا أَلْفٍ»، وَأَنَّ الصَّوَابَ: «أَنَّهُ أَلْفُ أَلْفٍ سَوَاءً، بِغَيْرِ كَسْرِ». لِذَلِكَ: فَقَدْ أَخْطَأَ الرُّوَاةُ: لَمَّا وَقَعَ لَهُمْ ذِكْرُ: «مِائَتَا أَلْفٍ»، عِنْدَ الْجُمْلَةِ، ذَكَرُواهَا عِنْدَ نَصِيبِ كُلِّ زَوْجَةٍ: خَطَأً.

وَالْمَقْصُودُ: بَيَانُ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْأَوْهَامِ فِي سَنَدِهِ، وَفِي مَتْنِهِ.

(١) وَانْظُرْ: «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٦٣٣).

* وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: (تُوفِّيَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، أَلْفِي أَلْفٍ، فَضَمَّنَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَدَّاهَا، وَلَمْ تَقَعْ فِي التَّرِكَةِ: دَارُهُ الَّتِي بِمَكَّةَ، وَلَا الَّتِي بِالْكُوفَةِ، وَلَا الَّتِي بِمِصْرَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

هَكَذَا: أَوْرَدَهُ، مُخْتَصَرًا.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٦ ص ٢٣٢).
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٣٢): (فَأَفَادَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ دَارٌ بِمَكَّةَ، وَلَمْ يَقَعْ ذِكْرُهَا فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ). يَعْنِي: الَّذِي فِي «الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ٢٣٢)، وَهُوَ حَدِيثُ: الْبَابِ.

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ.

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ: مِنْ رِوَايَةِ: عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فِي الْعِرَاقِ.
* وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، لَمْ يُدْرِكْ: الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ.^(١)
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: (أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ، يَسْتَعِينُهُ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: فَقَالَ حَكِيمٌ: إِنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ يُبَارِي الرِّيحَ، وَإِنَّهُ لَا طَاقَةَ لِي بِذَلِكَ، قَالَ: لَكَ مِائَةُ أَلْفٍ... فَذَكَرَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

(١) وَانْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ٣٣٢).

أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٤١٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٩).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١١٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَمْزَةَ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مِمْوْنٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: (كَانَ لِلزُّبَيْرِ بِمَصْرَ: خِطَطٌ، وَبِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ: خِطَطٌ، وَبِالْكُوفَةِ: خِطَطٌ، وَبِالْبَصْرَةِ: دُورٌ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ.

* وَهُوَ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

وَإِسْنَادُهُ أَيْضًا مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)

* فَلَمْ يَذْكُرِ الدُّورَ الَّتِي فِي مَكَّةَ أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ قَالَ: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: (اِقْتَسَمَ مِيرَاثُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَلَى أَرْبَعِينَ: أَلْفَ أَلْفٍ).

وَهَذَا: مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

* وَاخْتَلَفَ عَلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ:

فَمَرَّةً: رُويَ مِنْ قَوْلِهِ، كَمَا سَبَقَ.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٦٠).

* وَرَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ: نَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: (قِيمَ مِيرَاثِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٨).
وَهَذَا: مُرْسَلٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: (اِقْتَسَمَ مَالُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ)، قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: (وَكَانَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، يَضْرِبُ فِي الْمَغْنَمِ بِأَرْبَعَةِ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لَهُ، وَسَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمٌ لِدَى الْقُرْبَى).

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٨)، وَالِدِّينُورِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٣٠٢).

وَهَذَا: مُرْسَلٌ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.
فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، لَا يَصَحُّ.

وَقَوْلُهُ: «وَسَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ»، هَذَا مُنْكَرٌ، وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.
* لِأَنَّ مَا دَامَ وَقَعَتِ الْأَسْهُمُ لَهُ وَاسْتَلَمَهَا، فَيَجْعَلُ لِنَفْسِهِ: ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ مُبَاشَرَةً، مِنْهَا: لِفَرَسِهِ: سَهْمَيْنِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَلِمُهَا؛ بِمَعْنَى: دُونَ ذِكْرِ سَهْمِ الْفَرَسِ، لِأَنَّ سَهْمَ الْفَرَسِ، لِصَاحِبِ الْفَرَسِ.

* وَعَلَى هَذَا: فَلَا حَاجَةَ أَنْ يَقُولَ: وَلِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، لِأَنَّ هَذَا حَقُّهُ كُلُّهُ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَقْسِيمِ الْعُمُومِ فِي غَزْوَةٍ مِنَ الْغَزَوَاتِ، مِنْ قَبْلِ وَلِيِّ الْأَمْرِ.
* وَيُوضِّحُ ذَلِكَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، جَعَلَ لِلْفَرَسِ: سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِهِ: سَهْمًا).^(١)

فَقَوْلُهُ: «وَلِصَاحِبِهِ: سَهْمًا»، أَيُّ: غَيْرُ سَهْمِي الْفَرَسِ، فَيَصِيرُ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ: أَسْهُمٌ، وَلَا يَزَادُ الْفَارِسُ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَإِنْ حَضَرَ، بِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ.^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ١٣٨١): (فِي الْحَدِيثِ: بَيَانُ أَنَّ الْفَارِسَ يَأْخُذُ فِي الْمَغْنَمِ: ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ، سَهْمًا: بِاسْمِهِ، وَسَهْمَيْنِ: بِاسْمِ فَرَسِهِ. وَذَلِكَ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ زِيَادَةِ مَثُونَةِ الْفَرَسِ، وَلِمَا لِفَرَسِهِ مِنَ الْغَنَاءِ، وَالْمَعُونَةِ). اهـ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يُعْطَى الْفَارِسُ وَفَرَسُهُ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ، مِنْ أَنَّ لِلْفَارِسِ: سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ: سَهْمًا وَاحِدًا. يَعْنِي: لَا يُسْهِمُ لِلْفَارِسِ؛ إِلَّا سَهْمٌ وَاحِدٌ، وَلِفَرَسِهِ: سَهْمٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٨٦٣).

(٢) وَانْظُرْ: «إِرْسَادُ السَّارِي لَشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٦ ص ٢٩٦)، وَ«تُحْفَةُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٣ ص ٤٢٦)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١١ ص ٤٠١)، وَ«أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلْخَطَّابِيِّ (ج ٢ ص ١٣٨١)، وَ«فَيْضُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَشْمِيرِيِّ (ج ٥ ص ١٠٠)، وَ«الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي» لِلْكَرْمَانِيِّ (ج ١٢ ص ١٤٣).

الثَّانِي: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ: أَسْهُمٌ، وَلِلرَّاجِلِ: سَهْمٌ، وَهُوَ الرَّاجِحُ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٤١٢) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ: (لَمَّا تُوفِّيَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، لَقِيَ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ، عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: كَمْ تَرَكَ أَخِي مِنَ الدِّينِ؟، قَالَ: أَلْفَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، قَالَ: عَلَيَّ خَمْسُ مِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

* وَهَذَا مَبْلَغُ التَّرِكََةِ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، يَخْتَلِفُ، عَنِ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى. فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «إِصْلَاحِ الْمَالِ»، فِي بَابِ: «التَّرِكََاتِ» (ص ٣٤٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ جَمِيعُ مَالِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «الْمُعْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٦ ص ٤٥٣)، وَ«الْبَحْرَ الرَّائِقَ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ٥ ص ٨٨)، وَ«الْإِنْصَافَ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ٤ ص ١٧٣)، وَ«أَضْوَاءَ النَّبِيَّانِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٤)، وَ«إِزْشَادَ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٦ ص ٣٦١)، وَ«تُحْفَةَ الْبَارِي» لِلأَنْصَارِيِّ (ج ٣ ص ٤٢٧)، وَ«الْكَوَاكِبَ الدَّرَارِيَّ» لِلْكَرْمَانِيِّ (ج ١٢ ص ١٤٣)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١١ ص ٤٠١).

وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَمِنَ الْعَيْنِ، وَلَا الدِّينَارِ».

وَهِيَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى:

أَخْرَجَهَا الدِّينَوْرِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعِلْمِ» (ج ٥ ص ٣٢٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: (وَمِنَ الْعَيْنِ: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفِ دِينَارٍ).

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

فَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، مَوْصُولًا.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ مُرْسَلًا.

وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: مُرْسَلًا.

* وَهَذَا مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، بِالْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ يَهُمُّ فِي رِوَايَتِهِ، فِي الْعِرَاقِ،

وَهَذِهِ مِنْهَا.^(١)

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ: الْأَثَرِمِ (ج ٢ ص ٦٧٨)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (كَأَنَّ رِوَايَةَ: أَهْلِ

الْمَدِينَةِ، عَنْهُ^(٢): أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ).

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)،

وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

(٢) يَعْنِي: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٨١)؛ عَنْ رِوَايَةِ:
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: (وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ أَنَّ حَدِيثَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ: عَنْهُ؛
كَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: عَنْهُ)؛ يَعْنِي: هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ.
* وَأَبُو أُسَامَةَ: هُوَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ الْكُوفِيُّ، رُبَّمَا دَلَّسَ، وَكَانَ بِآخِرِهِ، يُحَدِّثُ مِنْ
كُتُبِ غَيْرِهِ، فَوَهَمَ فِي أَحَادِيثَ، رَوَاهَا مِنْ حِفْظِهِ فَأَخْطَأَ فِيهَا.^(١)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠٨) مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعِ بْنِ
الْجَرَّاحِ، عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: (أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ: أَوْصَى
بِثُلُثِهِ).

هَكَذَا: رُوِيَ مُرْسَلًا، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.
وَالْأَوَّلُ: رُوِيَ مَوْقُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ.
وَمَرَّةً أَيْضًا: رُوِيَ مَقْطُوعًا عَلَى هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: (قُتِلَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَلَمْ يَدَعْ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا،
إِلَّا أَرْضَيْنِ، مِنْهَا: الْغَابَةُ، وَدُورًا).^(٢)

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥١٦)، وَ«طَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ» لَهُ (ص ٣٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ»
لِلْأَجَرِيِّ (٥٨٥)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٤ ص ١٣٤ و ١٣٥).
(٢) وَقَدْ فَصَّلَ الدِّيَارَ، الْحَافِظُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠٨)، فَقَالَ: (إِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا
بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِبَصْرَ).

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٠٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٩٠ و ٩١) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه بِهِ.

هَكَذَا قَالَ: بِدُونِ وُجُودِ مِيرَاثٍ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، مِنْ دِينَارٍ، وَلَا دِرْهَمٍ. وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي رَوَايَتِهِ فِي الْعِرَاقِ.

* وَقَدْ فَصَلَ الدِّيَارَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا أَيْضًا:

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «إِصْلَاحِ الْمَالِ» (ص ٢٩٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه قَالَ: (لَمْ يَدَعْ الزُّبَيْرُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِلَّا أَرْضَيْنِ؛ مِنْهَا الْغَابَةُ، وَإِحْدَى عَشَرَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَلَمْ يَذْكُرْ: الدَّارَ الَّتِي فِي مَكَّةَ.

وَكَذًا: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٣١).

وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ: الْأَثَرُ (ج ٢ ص ٦٧٨)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: (كَأَنَّ رِوَايَةَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْهُ^(١): أَحْسَنُ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٨١)؛ عَنْ رِوَايَةِ: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: (وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ أَنَّ حَدِيثَ: أَهْلِ الْمَدِينَةِ: عَنْهُ؛ كَمَالٌ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: عَنْهُ)؛ يَعْنِي: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ.

(١) يَعْنِي: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرَوَاتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ. قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَ مَا أَسَنَّ).^(١) وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضَمِيُّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنِ الْحَافِظِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.

لِذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».

* وَأَبُو أُسَامَةَ: هُوَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ الْكُوفِيُّ، رُبَّمَا دَلَّسَ، وَكَانَ بَآخِرِهِ، يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبِ غَيْرِهِ، فَوَهَمَ فِي أَحَادِيثَ، رَوَاهَا مِنْ حِفْظِهِ فَأَخْطَأَ فِيهَا.^(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٧٩): (قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا كَانَ أَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، رَوَى عَنْهُ: أَحَادِيثَ، غَرَائِبَ). * وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ١ ص ٩١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مِعْشَرٍ، نَا أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

(١) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥١٦)، وَ«طَبَقَاتُ الْمُتَدَلِّسِينَ» لَهُ (ص ٣٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (٥٨٥)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٤ ص ١٣٤ و ١٣٥).

عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: (قُتِلَ الزُّبَيْرُ، وَتَرَكَ أَرْبَعَةَ نِسْوَةٍ، فَوَرِثَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ رُبْعَ الثَّمَنِ، أَلْفَ أَلْفِ دِرْهَمٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ نَجِيحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو مِعْشَرٍ السَّنْدِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ الْحَدِيثِ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٨٩٠).

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِيِّ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٦٩٤): عَنْ أَبِي مِعْشَرٍ السَّنْدِيِّ: «لَيْسَ بِالْعُمْدَةِ». بِسَبَبِ نَقْصٍ فِي حِفْظِهِ، فَلَيْسَ بِذَاكَ الْحَافِظِ.

* وَفِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، مَا يَشْعُرُ بِاضْطِرَابِ الرُّوَاةِ فِي قِيَمَةِ تَرَكَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ. قُلْتُ: فَمَا سَبَقَ فِي ذِكْرِ تَرَكَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَصَحَّ فِيهَا شَيْءٌ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ: مُرْسَلَةٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، مَعَ ضَعْفِ أَسَانِيدِهَا.

* فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، لَا تَحْرِيرَ فِيهَا مُنْضَبُطٌ: فِي مَسْأَلَةِ: تَرَكَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه.

* مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَهُوَ: مُضْطَرِبٌ فِي جَمِيعِ أَلْفَاظِهِ، وَهِيَ غَيْرُ مُحَرَّرَةٍ عَلَى أَصُولِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٢٣٣): (وَكَأَنَّ الْقَوْمَ، أَتَوْا مِنْ عَدَمِ إِلْقَاءِ الْبَالِ، لِتَحْرِيرِ الْحِسَابِ). اهـ.

فَفِي رِوَايَةٍ: عَلِيٌّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، فِيهَا: «بَلَغَ ثَمُنُ نِسَاءِ الزُّبَيْرِ: أَلْفَ أَلْفٍ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، أَلْفِي أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: عَثَامُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، وَفِيهَا: «أَنَّ الزُّبَيْرَ، قَالَ لِابْنِهِ: انْظُرْ دِينِي، وَهُوَ أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِائَتَا أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، وَفِيهَا: «أَنَّ قِيَمَةَ مَا تَرَكَهُ الزُّبَيْرُ، كَانَ خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: السَّرَّاجُ: «أَنَّ جُمْلَةَ مَا حَصَلَ مِنْ عَقَارِهِ: نِيفٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفَ أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «أَنَّ مِيرَاثَ الزُّبَيْرِ: قُسِمَ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ أَلْفٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِ، وَفِيهَا: «أَنَّ الزُّبَيْرَ تَرَكَ مِنْ الْعُرُوضِ، قِيَمَةَ خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ تَفَاوُتٌ فِي الْعَدَدِ، وَالتَّحْرِيرُ: هَذَا فِيهِ وَهْمٌ فِي الْحِسَابِ.

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي تَرَكَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَيْضًا.

* وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، لِمَا فِي رِوَايَتِهِ فِي الْعِرَاقِ، مِنَ الْأَوْهَامِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١١٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي

«تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: (كَانَتْ قِيَمَةُ مَا تَرَكَ

الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَحَدًا وَخَمْسِينَ، أَوْ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا مُرْسَلٌ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَلَمْ يَشْهَدْ مَعْرَكَةَ الْجَمَلِ، وَلَا قَتْلَهُ.

وَإِسْنَادُهُ مُنْكَرٌ أَيْضًا، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.^(١)
هَكَذَا: قَالَ فِي هَذَا الْعَدَدِ، وَذَكَرَهُ عَلَى الشَّكِّ.

وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

فَلَمْ يَصَحَّ، لَا مَوْصُولًا، وَلَا مَوْقُوفًا، وَلَا مُرْسَلًا، وَلَا مُطَوَّلًا، وَلَا مُخْتَصَرًا.
وَأَخْرَجَهُ الدِّينَوْرِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ وَجَوَاهِرِ الْعِلْمِ» (ج ٥ ص ٣٢٤) مِنْ طَرِيقِ
مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: (أَنَّ
الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، تَرَكَ مِنَ الْعُرُوضِ، قِيَمَةً: خَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَمِنَ الْعَيْنِ خَمْسِينَ
أَلْفَ أَلْفِ دِينَارٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

وَهَذَا: مُرْسَلٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٨ ص ٤٢٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ
عُبَيْدٍ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
* وَأَبُو أُسَامَةَ، هُوَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ الْكُوفِيُّ، الْقُرَشِيُّ.

(١) انْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ١٦٦٠).

* وَهَذَا مِمَّا أَخْطَأَ فِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، بِالْعِرَاقِ، فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي رِوَايَتِهِ، فِي الْعِرَاقِ،

وَهَذِهِ مِنْهَا. ^(١)

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» (ج ٥ ص ٥٠٤)؛ أَنَّ هِشَامَ

بْنَ عُرْوَةَ، قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ.

قُلْتُ: وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِهِ، وَوَهْمِهِ فِيهِ فِي الْعِرَاقِ.

قَالَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ؛ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانَ: (كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ

حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فِي آخِرِ عُمُرِهِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَمَا أَسَنَّ). ^(٢)

وَكَذَا: نَقَلَ الْحَافِظُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْصَمِيِّ، وَغَيْرُهُ، نَحْوَ هَذَا، عَنِ الْحَافِظِ يَحْيَى

بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ.

لِذَلِكَ: فَلَمْ يُصِبِ الْحَافِظُ الدَّهْمِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٦ ص ٣٥)؛ فِي تَعَقُّبِهِ عَلَى

الْحَافِظِ ابْنِ الْقَطَّانِ، فِي قَوْلِهِ: «تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ».

* وَأَبُو أُسَامَةَ: هُوَ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ الْكُوفِيُّ، رُبَّمَا دَلَّسَ، وَكَانَ بِآخِرِهِ، يُحَدِّثُ مِنْ

كُتُبِ غَيْرِهِ، فَوَهَمَ فِي أَحَادِيثَ، رَوَاهَا مِنْ حِفْظِهِ فَأَخْطَأَ فِيهَا. ^(٣)

(١) وَانْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهْمِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)،

وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٨٢).

(٣) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥١٦)، وَ«طَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ» لَهُ (ص ٣٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ»

لِلْأَجَرِيِّ (٥٨٥)، وَ«إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلَّطَايَ (ج ٤ ص ١٣٤ و ١٣٥).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٧٩): (قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا كَانَ أَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، رَوَى عَنْهُ: أَحَادِيثٌ، غَرَائِبٌ).
* وَهَذِهِ مِنْهَا.

وَالْخَبَرُ: ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١ ص ٦٥)، وَالْحَافِظُ ابْنُ طُولُونَ فِي «اللَّمَعَاتِ الْبَرْقِيَّةِ فِي النُّكْتِ التَّارِيخِيَّةِ» (ص ٣٠ و ٣١).
* وَقَدْ وَقَعَتْ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ فِي أَسَانِيدِ وَالْفَاظِ: حَادِثَةِ الْجَمَلِ، وَقَتْلِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِيهَا، وَفِي تَرْكِتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهِيَ كُلُّهَا: مُرْسَلَةٌ، لَا تَصِحُّ.^(١)



(١) انْظُرْهَا: فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ١٨ ص ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ وَالِدِهِ: الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فِي شَهْوَدِهِ، يَوْمَ الْجَمَلِ، وَمَا حَصَلَ لَهُ مِنْ الْقَتْلِ فِيهَا، وَتَقْسِيمِ تَرِكَتِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَزَوْجَاتِهِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الرُّوَاةُ فِي تَحْدِيدِ تَرِكَةِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى اضْطِرَابِهِمْ فِي أَسَانِيدِهِ، وَضَعْفِهَا، وَمُتُونِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ بِطُولِهِ.....	١٧

